

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٩٩ لسنة ٢٠١٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة :

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧٣ لسنة ٢٠١٧ باعتماد الهيكل التنظيمي للوزارة :

وعلى موافقة وزارة المالية :

وبعد دراسة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة :

وعلى ما عرضه وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري :

تقرر :

(المادة الأولى)

يتحدد الأجر المكمل لموظفي وزارة التجارة والصناعة ، مع مراعاة ربط الصرف برفع كفاءة

الأداء وسرعة إنجاز الأعمال ومدى تحقيق الأهداف المنوطة بهم ، على النحو الآتي :

الإجمالي	مناسبات (تشجيعية)	مكافآت (تشجيعية)	جهود غير عادية
٪ ٨٠٠	٪ ٥٠	٪ ١٠٠	٪ ٦٥٠

على أن يتم احتساب النسب السابقة من الأجر الأساسي لموظفي الوزارة

في تاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠

ويجوز لوزير التجارة والصناعة إضافة نسبة (٥٠٪) من الأجر الأساسي سالف الذكر

إلى إجمالي الأجر المكمل المشار إليه بالفقرة السابقة لبعض موظفي الوزارة

نظير جهودهم المتميز .

(المادة الثانية)

يُشترط لصرف الأجر المكمل المنصوص عليه بالمادة السابقة ما يلي :

- ١ - أن يكون الموظف من شاغلي الوظائف التخصصية ، أو الفنية ، أو الكتابية ، أو الحرفية ، أو الخدمات المعاونة .
- ٢ - أن يكون الموظف ممن يقومون بالعمل الفعلي .
- ٣ - أن يحصل الموظف على تقرير تقويم أداء بمرتبة فوق المتوسط أو أعلى أو ما يعادلها ، وفي حالة الحصول على تقرير تقويم أداء بمرتبة متوسط يحصل على (٥٠٪) من الأجر المكمل .
- ٤ - ألا يكون قد وقعت على الموظف جزاءات تجاوز يومين خلال الشهر .
- ٥ - أن يعمل الموظف عدد أيام لا تقل عن خمسة عشر يوماً في الشهر ، وفي حالة العمل مدة تقل عن خمسة عشر يوماً حتى ثلاثة عشر يوماً يحصل الموظف على (٦٠٪) من الأجر المكمل المقرر .

(المادة الثالثة)

يوقف صرف الأجر المكمل متى توافرت إحدى الحالات الآتية :

- ١ - وقف الموظف عن العمل .
- ٢ - حصول الموظف على تقرير تقويم أداء بمرتبة ضعيف .
- ٣ - توقيع جزاء على الموظف أكثر من يومين في الشهر .
- ٤ - العمل عدد أيام تقل عن ثلاثة عشر يوماً في الشهر .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في غزة رجب سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ١٩ مارس سنة ٢٠١٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل